**الوقائع الاقتصادیة في ظل النظام العبودي**

**أولا: مفهوم النظام العبودي:** يعد نظام الرق أو العبودية-الذي حل محل النظام المشاعي البدائي- أول نظام في التاريخ يقوم على الإنقسام الطبقي وإستغلال الإنسان لأخيه الإنسانً. و هناك عدة عوامل ساهمت في ظهور هذا النظام الاقتصادي، ومن أهمها:

* التقسيم الاجتماعي المستمر للعمل.
* ظهور إمكانية العمل الفردي نتيجة تطور وسائل و إنتاجية العمل.
* ظهور الملكية الفردية و ما ترتب عنها من علاقات اقتصادية جديدة أخلت بنظام التوزيع المتساوي لمنتوجات العمل.

لقد أدى التبدل الحاصل في بنية المجتمع إلى حتمية تطور ونـمو قوى الإنتاج وإنحلال العلاقات الإنتاجية للقبيلة البدائية، فحل العمل الفردي محل العمل الجماعي، وحلت الملكية الفردية محل الملكية الجماعية، هذا ما أدى بدوره إلى تغير في منـظومة الحقوق والواجبات.

**ثانيا: خصائص النظام العبودي:** وفیما یلي یتم التعرض لأھم خصائص النظام العبودي.

**1- الملكیة:**

ساد في هذه الفترة ما یسمى بنظام الملكیة المطلقة لوسائل الإنتاج، الأرض وأدوات العمل.بالإضافة إلى امتلاك الإنسان-العبيد – واعتبار العبد شيئا من الأشياء وأداة من أدوات الإنتاج - أداة عمل ناطقة عند الرومان – مع الحریة المطلقة في التصرف في هذه الممتلكات بما فيها العبید والذين كانوا محرومین من جمیع الحقوق السیاسیة والاقتصادیة والاجتماعیة.

**2- العمل:**

لقد كانت السمة الغالبة للعمل في هذه المرحلة ھي العمل الجماعي والتعاون بین العبید ولكن في إطار الإكراه الاقتصادي والقسر – الاستغلال – لصالح السادة الدین یمتلكون أدوات العمل بما فيها العبيد.

إلى جانب عمل العبید في جمیع المجالات – الزراعة والرعي والعمل الحرفي- إذ كان العبید یقومون بإنتاج الجزء العظم من المنتجات ویشكل نشاطهم العمود الفقري في عملیة الإنتاج في المجتمع العبودي - كان هناك بعض المنتجین من الأحرار الدین كانوا ینتجون بصفة فردیة حیث تمتعوا بحریة امتلاك وسائل الإنتاج والعمل وكانوا في الغالب متخصصین في بعض الأعمال الحرفیة - الحدادة والألبسة والزراعة – إلا أنھم في نفس الوقت یخضعون للنظام العام، حیث كان یتعین علیھم دفع ضرائب - جزء من دخولھم – للدولة سواء في صورة نقدیة أو عینیة وكانت هذه الفئة من الأحرار تمثل عمداء الجیش، إذ لا یسمح للعبید بالعمل في الجیش وذلك لحاجة الأسیاد الماسة إليهم لممارسة أوجه النشاط المختلفة.

**-3 نمو القوى المنتجة:**

حدث تطور كبیر في وسائل الإنتاج الزراعي وظهرت أدوات عمل جدیدة لم تكن معروفة من قبل –المذراة، المنجل، والمعول –كما حدث تخصص في العمل الزراعي نفسه – تقسیم اجتماعي للعمل –تمثل في ظهور أعمال البستنة وبعض الزراعات الجديدة، أما في المجال الحرفي فقد حدث تطور هام في صناعة الأواني والحدادة كما انفصلت صناعة النسیج عن صناعة الغزل وظهرت صناعة الألبسة وأدوات الزینة كأعمال مستقلة – ویؤكد المؤرخون أنه في القرن 4 و 5 ق م كان في الیونان حوالي 50 حرفة.-

**4- القانون الاقتصادي الأساسي:**

یمكن تلخیص القانون الاقتصادي الأساسي للنظام العبودي فیما یلي:

 – إنتاج الخیرات المادیة الموجهة لسد حاجات الأسیاد المتزایدة بإستمرار وكان یتم ذلك عن طریق الاستثمار في العبید.

.-.كانت المنتجات توزع بین السادة والعبید، وكان من حق السادة تحدید الكیفیة التي یتم بواسطتها توزیع المنتوج والذي عادة ما كان یتم تقسيمه إلى جزئين:

**أ- المنتوج الضروري:** وھي كمیة من المنتوج (الحبوب مثلا) موجهة لسد الحاجات الأساسیة للعبید من اجل القیام بعملیة تجدید قوة العمل والإستمرار في الإنتاج.

**ب- المنتوج الفائض:** یمثل القسم الأعظم من المنتوج ویستخدم من قبل السادة لإشباع الحاجات الإستهلاكية وبناء القصور والمسارح وغیرھا.

**5- العلاقات الإقتصادية والنقدیة في النظام العبودي:**

**أ – التبادل**):ظهر التبادل وتطور في ظل نظام المشاعي وكان يتم بین المنتجین في شكل سلعة مقابل سلعة( تطورت عملیات التبادل في هذه المرحلة وأصبحت بظهور النقود – التي تطورت ھي الأخرى وأخذت أشكالا مختلفة – تتم في شكل سلعة – سلعة نقدیة – سلعة ، وقد لقد لعب دور السلعة النقدیة كل من الماشیة، والملح والسمك المجفف والجلود، ثم تطورت النقود وأخذت أشكالا معدنیة وكان لها أثر كبیر في تطور وتنمیة التجارة.

**ب- ظهور رأس المال التجاري ورأس المال الربوي:**

في ظل تباعد المنتجین عن بعضهم البعض وتبعثرھم أدى ھذا إلى ضرورة وجود فئة تقوم بدور الوسیط بین البائعین والمشترین – بعد أن كان یتم التبادل بین المنتجین مباشرة – فتعاظم دور النقود كوسیط للمبادلة، حیث تخصصت فئة من التجار بشراء وبیع السلع وكان الفرق بین سعر البیع والشراء مصدر الربح التجاري وبذلك لم یعد دور النقود مقیاسا للقیمة فقط بل أصبحت وسیلة لجمع الثروة وظهر لأول مرة رأس المال التجاري.

أما رأس المال الربوي الذي ظهر في هذه المرحلة فقد اتخذ من النقد كوسیلة للإقراض، حیث یقوم المرابون بتقدیم القروض النقدیة إلى السادة والمنتجین والحرفیین والأفراد مقابل معدل فائدة محدد.